

توصيات المؤتمر العربي

"أثر التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على واقع المرأة العربية"

22-21 شباط 2019 – فندق الكورال بيتش – بيروت

في بيروت اجتمعت أكثر من 300 منظمة نسائية ورائدات في العمل النسائي من لبنان والدول العربية وبمشاركة منظمة المرأة العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتاريخ 21-22 شباط 2019 بمؤتمر عربي "أثر التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على واقع المرأة العربية"

تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون ممثلاً بالسيدة كلودين عون رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، ورئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية.

وحضور دولة رئيس مجلس النواب ممثلاً بمعالي المهندسة وفاء الضيقة حمزة ودولة رئيس مجلس الوزراء ممثلاً بمعالي السيدة بهية الحريري رئيسة كتلة المستقبل النيابية ووجوه رسمية من وزراء ونواب لبنانيين وممثلي مؤسسات دولية خارجية وعاملة في لبنان .
وصدر عن هذا المؤتمر التوصيات التالية

1. العمل على فتح قنوات الحوار والمفاوضة والمدافعة مع السلطات والحكومات العربية لتحقيق وتنفيذ:

أ . سياسات مستدامة للمساواة مبنية على أساس النوع الاجتماعي تتحقق فيها دسترة المساواة في المواطنة.

ب. العمل على مشاركة فاعلة للنساء في جميع مواقع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما نصت عليه شرعة حقوق الإنسان والعهود الدولية.

2. الضغط لإرساء كوتا نسائية مرحلية لا تقل عن 33% وصولاً إلى المناصفة في القوانين الانتخابية و التعيينات الإدارية كافة.

3. العمل على إرساء تشريعات وقوانين تكفل الحريات العامة والفردية وحرية التعبير دون تمييز على أساس النوع الاجتماعي أو الانتماء أو المعتقد ومواجهة كل أشكال التعصب والعنصرية والعنف والتطرف.

4. احترام حقوق النساء كما نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادقة على الاتفاقيات الدولية (خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) ورفع التحفظات عنها والعمل على تطبيقها.

5. منح النساء فرصاً متكافئة في الإفادة والاستفادة من اعتماد منهج حقوق الإنسان كأساس لأي جهود إصلاحية وتنموية.

6. العمل على تمكين المرأة للقيام بتنفيذ أهداف اجندة التنمية المستدامة 2030 وتقديم الدعم اللازم لها:

• وضع سياسات ترعى حقوق النساء المهمشات والريفيات والعاملات في القطاع غير المهيكل وتضمن الحماية الاجتماعية لهنّ.

• وضع التشريعات اللازمة لحصول المرأة العاملة على الحقوق

الاقتصادية والاجعية والالتزام بتطبيقها، وكذلك مراجعة الإجراءات الضريبية لتشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة

• كفالة حقوق المرأة في الملكية والميراث والأصول الانتاجية بشكل مساوٍ للرجل

• العمل لتفكيك الصورة النمطية للمرأة من خلال تعديل المناهج التعليمية وخاصة الأكاديمية.

• تحرير الثقافات التقليدية من القوالب الجاهزة من خلال حوار مفتوح مع المؤسسات الإعلامية والمراكز الثقافية والأكاديمية والتربوية والمؤسسات الدينية.

7. العمل على وضع تشريعات الحماية من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في الاسرة وأماكن العمل (البيئة الآمنة للعمل).

8. توفير الحماية للمهاجرات واللاجئات وحمايتهن من العنف والاستغلال والإتجار وتوفير التأهيل لهن.

9. تطوير وتحديث المناهج التعليمية والمهنية لمساعدة النساء للوصول إلى سوق العمل وتلبية متطلباته

10. والتضامن مع المناضلات العربيات في سعيهن إلى الحرية والعدالة .

11. إدماج التكنولوجيا في منظومة التعليم والمناهج التربوية.

12. العمل على وضع سياسات تضمن تكافؤ الفرص والأجر المتساوي بين النساء والرجال خصوصاً في القطاع الخاص.

13. ضمان متطلبات الأمومة واعتبارها مسؤولية اجتماعية تتحمل الدولة دفع تكلفتها.

14. تطوير واعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 في

البلدان العربية وإشراك النساء في مفاوضات السلام ومكافحة العنف الناتج عن

النزاعات المسلحة وتأمين الحماية لهنّ.

15. التواصل والتنسيق مع الاتحادات والمنظمات المدنية النسائية والشبابية، و العربية الدولية لمتابعة وتنفيذ التوصيات الواردة.
16. الحد من القيود المفروضة على عمل المنظمات النسوية وغير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدني وإتاحة المساحات الكافية لها لتحقيق اهدافها وتوفير الدعم اللازم لها في النصوص القانونية والإجراءات والممارسات وتمكينها من الحصول على الموارد اللازمة لعملها بما في ذلك الاتحاد النسائي العربي العام.
17. يوصي المؤتمر بالدعم والتضامن مع قضايا النساء العربيات المهاجرات واللاجئات وضحايا الصراعات المسلحة توفير الحماية لهنّ في مناطق النزاع وفي بلدان اللجوء.
18. التأكيد على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. والإعراب عن التضامن مع النساء الفلسطينيات في نضالهن لنيل حقوقهن الوطنية والمطالبة بإطلاق سراح الأسيرات من سجون الاحتلال.
19. العمل على تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة لا سيما مزارع شبعاء اللبنانية المحتلة.
20. ضرورة العمل لاعتماد موازنات مراعية للنوع الاجتماعي بالتنسيق مع وزارات المالية وضمان تخصيص الموارد المالية اللازمة لدعم قضايا النساء وتوفير الخدمات اللازمة والمتخصصة لهنّ.
21. ضرورة مراقبة مضمون المحتوى الإعلامي والدرامي على وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي ومواجهة النصوص المسيئة لصورة المرأة لما لها من تأثير سلبي على الرأي العام تجاه المرأة وأدوارها.
22. تشجيع إنشاء مرصد وطنية او وحدات متابعة مهمتها رصد مدى الألتزام بأحكام الاتفاقيات والمعايير الدولية واحكام الدساتير والقوانين الوطنية الضامنة لحقوق المرأة ومدى التزام الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بتطبيقها وإعداد وإصدار تقارير سنوية بنتائج هذه المتابعة والرصد بهدف تقليص الفجوة القائمة بين النصوص النظرية والممارسات والتطبيقات العملية.
23. اتفقت المشاركات/ المشاركون على أهمية الاعتراف التام بالمواطنة المتساوية للنساء والرجال وما يستتجبه ذلك من مشاركة تامة في مختلف المجالات ومساواة امام القانون وضمان تكافؤ الفرص دون أي تمييز.